




12-2016

# Language Evaluation: Classical Arabic Approaches

Abdulkareem Said Ramadan  
*Gettysburg College*

Follow this and additional works at: <https://cupola.gettysburg.edu/idsfac>

 Part of the [Comparative Literature Commons](#), [Near and Middle Eastern Studies Commons](#), [Near Eastern Languages and Societies Commons](#), and the [Reading and Language Commons](#)

**Share feedback about the accessibility of this item.**

---

Said Ramadan, Abdulkareem. Language Evaluation: Classical Arabic Approaches. *Al-'Arabiyya: Journal of the American Association of Teachers of Arabic* 49 (2016). pp. 117-132.

This is the publisher's version of the work. This publication appears in Gettysburg College's institutional repository by permission of the copyright owner for personal use, not for redistribution. Cupola permanent link: <https://cupola.gettysburg.edu/idsfac/26>

This open access article is brought to you by The Cupola: Scholarship at Gettysburg College. It has been accepted for inclusion by an authorized administrator of The Cupola. For more information, please contact [cupola@gettysburg.edu](mailto:cupola@gettysburg.edu).

---

# Language Evaluation: Classical Arabic Approaches

## **Abstract**

This article explores the criteria and standards of literary evaluation as used by linguists in the Arabic literary tradition. Linguists did not apply such standards for instructional purposes only, but they also used them to assess poetic aesthetics. Because poetry was the primary context in which language was assessed, this linguistic evaluation appeared in various forms throughout poetry criticism. For example, giving preference to one poet over another meant the poet had reached a more superior linguistic level according to the standards that linguists followed in their judgments. These standards, which linguists in the Arabic literary tradition used, were not identical. Some linguists examined linguistic production as a whole, while others isolated aspects of linguistic production for analysis. Linguists also assessed those from whom linguistic production was elicited, rejecting those whose language was not deemed appropriate according to their evaluation standards.

## **Keywords**

Arabic literary tradition, Classical Arabic, foreign language learning, language assessment, language evaluation, language standards, traditional Arab grammarians

## **Disciplines**

Comparative Literature | Near and Middle Eastern Studies | Near Eastern Languages and Societies | Reading and Language

# Language Evaluation

CLASSICAL ARABIC APPROACHES



*Abdulkareem Said Ramadan, Gettysburg College*



## Abstract

This article explores the criteria and standards of literary evaluation as used by linguists in the Arabic literary tradition. Linguists did not apply such standards for instructional purposes only, but they also used them to assess poetic aesthetics. Because poetry was the primary context in which language was assessed, this linguistic evaluation appeared in various forms throughout poetry criticism. For example, giving preference to one poet over another meant the poet had reached a more superior linguistic level according to the standards that linguists followed in their judgments. These standards, which linguists in the Arabic literary tradition used, were not identical. Some linguists examined linguistic production as a whole, while others isolated aspects of linguistic production for analysis. Linguists also assessed those from whom linguistic production was elicited, rejecting those whose language was not deemed appropriate according to their evaluation standards.

**Key words:** Arabic literary tradition, Classical Arabic, foreign language learning, language assessment, language evaluation, language standards, traditional Arab grammarians

## ملخص البحث

يحاول هذا البحث أن يستكشف معرفة اللغويين والنحاة والنقاد في التراث اللغوي العربي بمبدأ التقويم اللغوي، ويبيّن المعايير والمقاييس التي انطلقوا منها في تقويمهم وأحكامهم التي لم يطلقوها لغايات تعليمية فقط بل وجدوا في التقويم عامّةً والتقويم اللغوي خاصّةً قيمًا جماليةً وذوقيةً، كما يقدم هذا البحث صوراً مختلفة عما نعرفه عن التقويم اللغوي أو مفهومًا أوسعً للتقويم اللغوي خارج الإطار التعليمي لبعض أشكال الممارسة اللغوية والتفعيل السياقي للغة ما يجعل ذلك النوع من الممارسة خاضعاً على نحو ما للتقويم اللغوي. ظهر هذا التقويم في أشكال متعددة في نقد الشعر والنثر؛ تفضيل شاعر على شاعر كان يعني أن الشاعر المُفضَّل قد بلغ مستوى لغويًا أو أدبيًا أعلى من الشاعر الآخر. وقد كان الشعرُ الإطارَ الفعّال، والسياقُ الدائع اللذين تستخدم فيهما اللغة ويجري تقويمها في الوقت نفسه وكانت الخطبة أو القصيدة أو المثل في المحصلة شكلًا من أشكال الممارسة اللغوية والتفعيل السياقي للغة ولذلك تكون خاضعة للتقويم اللغوي. لقد كانت للغويين والنحاة والنقاد معايير ومقاييس ينطلقون منها في أحكامهم وتقويمهم، وإن لم تكن تلك المعايير التي انطلقوا منها واحدةً. وإنك لتجد تفضيلًا في هذه المعايير فبعضهم لم ينظر إلى الإنتاج اللغوي كلًّا واحدًا، وبعضهم قد قاس جانباً من جوانب الإنتاج اللغوي دون جانب، بل إنهم لم يحكموا فقط على الإنتاج اللغوي بل سَبَقوا إلى تصنيف مَنْ تُوخذ عنه اللغة ومن لا تقبل لغته ألبتة.

## بين يدي البحث

ترك اللغويون والنحاة والنقاد العرب كثيرًا من المؤلفات التي تعكس بجلاء اهتمامهم البالغ باللغة ودراستهم وعمق تحليلهم وفهمهم للظواهر اللغوية والتطور اللغوي والأصول اللغوية للهجات، وبيان طرائق القول، فضلاً عن كلامهم في أدوات اللغة لفظاً وبياناً ومعنى، وأرائهم وأحكامهم في الإنتاج اللغوي من شعر أو نثر وتفسير هذه الأحكام وتعليلها بما يعكس اهتمامهم بجودة ذلك الإنتاج ومستويات تلك الجودة. ومن الكلمات التي تدور على ألسنة علماء اللغة والتربية والأساتذة خاصةً كلمات من نحو: "مستوى" أو "مستويات لغوية" أو "متقدم" أو "مبتدئ". . . إلخ وهذه المستويات بالجملة لها طرفان: أدنى وأعلى؛ فالأدنى يمثل الدرجة السفلى في سلم الجودة اللغوية أو التقويم اللغوي والأعلى يمثل الغاية والمثال أو السقف الذي يصل إليه المتكلم، بل هو غاية كل متكلم، والسؤال الذي يطرح نفسه: هل عرف اللغويون والنحاة والنقاد أو التراث اللغوي والنحوي والنقدي شيئاً من هذا القبيل؟

مع أنهم لم يعرفوا تماماً من هذه المفاهيم بكل ما تعنيه اليوم من معانٍ تربوية أو تعليمية ودقائق وتقسيمات مختلفة ومتباينة أحياناً ولم يستخدموا التقسيمات التي نستخدمها اليوم نحو: طليق وممتاز وجيد جداً ومقبول ومبتدئ ومتوسط ومتقدم، وغير ذلك من المعاني اللغوية والدلالات التربوية القياسية التي تشير إليها هذه القيم اليوم إلا أنهم استخدموا بعض كلمات من نحو: جيد، وفصيح، وأفصح، وضعيف، ورديء، وشاذّ وسواها؛ ووضعوا نصب أعينهم مثلاً لغويًا عاليًا كانوا يقيسون عليه ويردّون إليه ما عرض ويعرض من إنتاج لغوي، ويهدف هذا البحث في المجمل إلى تعريف القارئ بوجود إرهابات وبذور مفهوم التقويم اللغوي في التراث العربي.

## التقويم في التراث اللغوي العربي

مما يقع عليه الناظر في هذا المقام محاولات اللغويين والنحاة والنقاد وضع اللغة أو الإنتاج اللغوي-أيًا كان شكله- في مستويات متدرّجة لقياس كلّ إنتاج لغوي بمقاييس محددة فما كان مطابقاً لها استحسّنه ورفعوه وما كان مخالفاً لها أطرحوه وقدحوا فيه. وقد كان الشعور الوجه الأشهر للنشاط اللغوي آنذاك والدليل الواضح على الفصاحة والبيان ونقاء السليقة واللسان؛ فانكبوا عليه بالنقد والتحليل، ووضعوا كثيراً من الأسس والقواعد التي ينبغي لكل شاعر أن يأخذ بها ليكون قادراً على الوصول إلى المستوى المنشود والدرجة العالية من الإجابة والطلاقة. وسأعرض في هذا البحث -تاريخياً- لبعض اللغويين والنحاة والنقاد الذين وضعوا الأسس والمبادئ اللازمة لعملية التقويم، وكيف طُبّق ذلك في قسم كبير منه على الإنتاج الشعري، والنقد اللغوي فضلاً عن نظرهم إلى المستويات اللغوية والنماذج الكاملة التي بلغت أعلى مستويات الفصاحة والبيان حتى ظنّ في بعضها أنه المثال أو النموذج في الفصاحة والبلاغة ونقاء اللغة.

### سيبويه (180 هـ-796 م)

لقد نظر سيبويه (180 هـ-796 م) إلى تركيب الكلام عموماً نظرةً تتصل بالمعنى من حيث الجودة والصدق والكذب والاستحالة في تحقق المعنى أو في فساد المعنى جملةً وتفصيلاً. قال في باب الاستقامة من الكلام والإحالة:

”فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب.  
فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسأتيك غداً.

وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غداً، وسأتيك أمس.

وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه.

وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكى زيداً يأتيك، وأشباه هذا.

وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس.“ (كتاب سيبويه 26-25/1).

فالاستحالة والقبح راجعان إلى أساس التركيب فالمتالان (أتيتك غداً) و(سأتيك أمس) لا يعتدّ بهما في المعنى باستخدام (غداً) مع الماضي و(أمس) مع المستقبل. أما القبح في المثالين (قد زيداً رأيت) و(كى زيد يأتيك) فيرجع إلى الخطأ في النحو باستخدام الحرف -المختص أصلاً بالدخول على الفعل- مع الاسم فهذا ما عدّه سيبويه قبيحاً إلا أنه فرق بين الشعر والكلام فقال بعد ذلك “اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام“ (كتاب سيبويه 26/1).

### ابن سلام (231 هـ-846 م):

أراد ابن سلام (231 هـ-846 م) في كتابه (طبقات فحول الشعراء) —وكما يبدو من العنوان— تقويم الشعراء ووضعهم في طبقات ومستويات بناء على كفاءتهم وبراعتهم في قول الشعر ومضاهاتهم للنموذج الذي قاسهم عليه؛ يقول في مقدمة كتابه:

”فصلنا الشعراء من أهل الجاهلية والإسلام والمخضرمين الذين كانوا في الجاهلية وأدركوا الإسلام، فنزلناهم منازلهم، واحتجنا لكل شاعر بما وجدنا له من حجة، وما قال فيه العلماء. وقد اختلف الناس والرواة فيهم؛ فنظر قوم من أهل العلم بالشعر والنفاذ في كلام العرب والعلم بالعربية، إذا اختلفت الرواة فقالوا بأرائهم، وقالت العشائر بأهوائها، ولا يُقنع الناس مع ذلك إلا الرواية عمن تقدم فاقصرنا من الفحول المشهورين على أربعين شاعراً فألفنا من تشابه شعره منهم إلى نظرائه فوجدناهم عشر طبقات، أربعة رهط كل طبقة، متكافئين معتدلين“ (طبقات فحول الشعراء 1/23-24).

فالمعول عليه هنا التقسيم ووضع الإنتاج اللغوي -وهو الشعر في هذا المقام- في مستويات مختلفة، وغربة تلك العينات اللغوية ووضعها في درجات وتصنيفات مختلفة؛ إذ اختار ابن سلام بدايةً أربعين شاعراً من مجموعة -لاشك- كبيرة من الشعراء وفضل بعضهم على بعض، ثم وضع الأربعين الذين انتقاهم في طبقات عشر معتمداً معايير مختلفة عن تلك التي دعت لاختيار الشعراء الأربعين، منها ما يرجع إلى اللغة ومنها ما يرجع إلى البلاغة ومنها ما يرجع إلى النحو ومنها ما يرجع إلى غير ذلك. إن ما قام به ابن سلام بتصنيف ذلك الكتاب وإعطائه ذلك الاسم (طبقات فحول الشعراء) لدليل واضح على تبلور مفهوم التقويم في ذهنه؛ فعنوان الكتاب ذاته يحمل في طياته معنيين:

الأول: معنى الطبقات والمقصود بها المستويات أو الدرجات.  
الثاني: فحولة الشعر وتتضمن معنى التقويم باختيار النخبة من الشعر ثم وضعهم في طبقات أو مستويات.

إن ابن سلام لم يكتف باختيار النخبة من الشعراء -وهو نوع من أنواع التقويم بحد ذاته- بل انتقل بعد اختيار النخبة إلى وضع شعراء تلك النخبة في طبقات ومستويات مختلفة.

#### الباحظ (255هـ-869 م)

نصّ الجاحظ (255هـ-869 م) صراحة على اختلاف المستويات اللغوية بين الناس لأن الناس أنفسهم في طبقات فيكون إنتاجهم اللغوي في طبقات ومستويات مختلفة مترجحاً بين الجودة والرداءة والحسن والقبح والقوة والضعف، يقول: ”وكما لا ينبغي أن يكون اللفظ عامياً وساقطاً سوقياً، فكذلك لا ينبغي أن يكون غريباً وحشياً؛ إلا أن يكون المتكلم بدوياً أعرابياً، فإن الوحشي من الكلام يفهمه الوحشي من الناس، كما يفهم السوقي رطانة السوقي. وكلام الناس في طبقات كما أن الناس أنفسهم في طبقات؛ فمن الكلام: الجزل والسخيف، والمليح والحسن، والقبيح والسمج، والخفيف والثقيل، وكله عربي، وبكل قد تكلموا.“ (البيان والتبيين 1/144).

يشير الجاحظ إلى وجود كل المستويات اللغوية في المجتمع وإلى كون كل هذه المستويات بالعربية على اختلاف جودتها وقيمتها. وما يجدر الوقوف عنده قوله إن الوحشي من الكلام يفهمه الوحشي من الناس كما يفهم السوقي رطانة السوقي؛ إذ لم يستبعد أي مستوى مادام لذلك المستوى جمهور يفقه ذاك الشكل من أشكال الإنتاج اللغوي، وسماعون يدركون مراميه ويتواصلون به على نحو ما فلا يمكن أن نستثني الفصحي مثلاً زاعمين أن ليس لها جمهور وليس ثمة من يتواصل بها والحال يقول إنها اللغة الرسمية ولغة الثقافة والحضارة والأدب والتاريخ والفلسفة وغير ذلك.

وللجاحظ رأي في مستوى الفصاحة أو الدرجة العليا في سلم التقويم اللغوي علّق به على كلام العتّائي (220هـ-835 م) حين زعم أن كل من أفهمك حاجته فهو بليغ:

”لم يعن أن كل من أفهمنا من معاشر المولدين والبلديين قصده ومعناه بالكلام المملحون والمعدول عن جهته والمصروف من حقه أنه محكوم له بالبلاغة كيف كان، بعد أن نكون قد فهمنا معنى كلام النبطي الذي قيل له: لم اشتريت هذه الأتان؟ قال: أركبها وتلد لي. وقد علمنا أن معناه كان صحيحاً. . . فمن زعم أن البلاغة أن يكون السامع يفهم معنى القائل، جعل الفصاحة واللكنة، والخطأ والصواب، والإغلاق والإبانة، والمملحون والمعرب، كله سواء، وكله بياناً. وكيف يكون ذلك كله بياناً، ولولا طول مخالطة السامع للعجم وسماعه للفساد من الكلام، لما عرفه. ونحن لم نفهم عنه إلا للنقص الذي فينا. وأهل هذه اللغة وأرباب هذا البيان لا يستدلون على معاني هؤلاء بكلامهم كما لا يعرفون رطانة الرومي والصلوبي، وإن كان هذا الاسم إنما يستحقونه بأننا نفهم عنهم كثيراً من حوائجهم. فنحن قد نفهم بحمّة الفرس كثيراً من إرادته. وكذلك الكلب، والحمار، والصبي الرضيع. وإما عن العتّائي إلهامك العرب حاجتك على مجاري كلام العرب الفصحاء. وأصحاب هذه اللغة لا يفقهون قول القائل منا: مكره أخاك لا بطل، و: إذا عز أخاك فهن. ومن لم يفهم هذا لم يفهم قولهم: ذهب إلى أبو زيد، ورأيت أبي عمرو. ومتى وجد النحويون أعرابياً يفهم هذا وأشباهه بهرجوه ولم يسمعوا منه، لأن ذلك يدل على طول إقامته في الدار التي تفسد اللغة وتنقص البيان“ (البيان والتبيين 161-162/1).

فالجاحظ يرى استحالة التواصل اللغوي بوجود الخطأ النحوي مؤكداً أهمية السلامة والدقة اللغويتين، وقد ضرب مثلاً على استبعاد النحاة الأخذ بمن يفهم جملة تتضمن خطأ نحوياً معللاً ذلك بأن فهمه لجملة فيها خطأ نحوي يدل على فساد سليقته وضعف طلاقته ونقص بيانه.

#### ابن قتيبة (276هـ-889 م)

كان ابن قتيبة (276هـ-889 م) أوضح في عرضه لمفهوم التقويم وإيضاح القيمة والتقدير، وهذا قوله: ”تدبرت الشعر فوجدته أربعة أضرب:

ضرب منه حسن لفظه وجاد معناه. . .

وضرب منه حسن لفظه وحلّ، فإذا أنت فتشّته لم تجد هناك فائدة في المعنى. . .

وضرب منه جاد معناه وقصرت ألفاظه عنه. . .

وضرب منه تأخر معناه وتأخر لفظه. . .“ (الشعر والشعراء 69-64/1).

فإذا أراد الدارس أن يعقد مقارنة بين تصنيف ابن قتيبة وما يجري اليوم في شأن تعلم اللغات والتقويم اللغوي تحصّل أن ابن قتيبة قد وضع المستويات والمعايير المناسبة لكل مستوى، ومن ثم كانت له قواعد وأسس ينطلق منها في أحكامه ونقده وتقويمه اللغوي ويمكن للجدول (1) أن يوضح هذه المحاكاة في عملية التقويم.

إن ما قاله ابن قتيبة مماثل ما يقال هذه الأيام في مجال التقويم اللغوي، ويبدو واضحاً أن فكرة التقويم كانت ظاهرة على نحو ما أمام عيني ابن قتيبة، وهي تشبه ما يجري اليوم في دراسة اللغة وقياسها.

الجدول 1 تصنيف ابن قتيبة مقارنةً بالمستويات اللغوية

التصنيف اللغوي الشائع	تصنيف ابن قتيبة
طليق/متميز	ضرب حسن لفظه وجاد معناه
متقدم	ضرب حسن لفظه وقصر معناه
متوسط	ضرب جاد معناه وقصرت ألفاظه
مبتدئ	ضرب قصر معناه وقصرت ألفاظه

ويربط ابن قتيبة بين الشكل أو الأسلوب والمضمون فرداءة الشكل المضمون معاً تعني النزول في سلم التقويم اللغوي إلى أدنى درجة، وجودة الشكل المضمون تعني الصعود في سلم التقويم اللغوي إلى أعلى درجة، ولكنه فضل وقدم جودة الشكل والأسلوب على المعنى. وجودة الشكل تتطلب سلامة في اللغة والنحو والتزاماً بسنن القول الذي جرى عليه العرب أو الناطقون باللغة.

#### ابن طباطبا (322 هـ-934 م)

أفرد ابن طباطبا (322 هـ-934 م) حيزاً للشعراء المحدثين وقدم لهم نصائح ليرقوا بمستواهم في الإبداع الشعري إلى ما يباهي الطبقة الأولى أو المستوى الأول في الشعر وهم المبتدئون الذين يسعون إلى بلوغ مستوى المتقدمين والمبدعين من الشعراء فقال:

”والشعراء في عصرنا إما يثابون على ما يستحسن من لطيف ما يُوردونه من أشعارهم، ويديع ما يُغربون من معانيهم، وبلغ ما ينظمونه من ألفاظهم ومضحك ما يوردونه من نوادرهم، وأنيق ما ينسجونه من وشي قولهم، دون حقائق ما يشتمل عليه من المدح، والهجاء، وسائر الفنون التي يصرفون القول فيها. فإذا كان المديح ناقصاً عن الصفة التي ذكرناها، كان سبباً لحرمان قائله، والمتوسل به. . . فينبغي للشاعر في عصرنا ألا يُظهر شعره إلا بعد ثقته بجودته وحسنه وسلامته من العيوب التي بُه عليها، وأمر بالتحرز منها، ونهي عن استعمال نظائرها، ولا يضع في نفسه أن الشعر موضع اضطراب، وأنه يسلك سبيل من كان قبله، ويحتجّ بالأبيات التي عيّبت على قائلها؛ فليس يُقتدى بالمسيء، وإما الاقتداء بالمحسن، وكل واثق فيه مُجلّ له إلا القليل. . . ويذهب في ذلك إلى ما يحكي عن خالد بن عبد الله القسري، فإنه قال: حَفَظَني أبي ألف خطبة ثم قال لي: تناسها؛ فتناسيتها؛ فلم أَرِدْ بعد ذلك شيئاً من الكلام إلا سهل عليّ. فكان حفظه لتلك الخطب رياضة لفهمه، وتهذيباً لطبعه، وتلقيحاً لذهنه، ومادة لفصاحته، وسبباً لبلاغته ولسنه وخطابته“ (عيار الشعر 15-16).

#### قدامة بن جعفر (337 هـ-948 م)

تحدث قدامة بن جعفر (337 هـ-948 م) عن اختلاف المستويات في الإنتاج اللغوي شعراً، وحدّها بحدّين أدناهما الرديء وأعلاهما الجيد، ولا يرى أن يكون جيداً أبداً أو رديئاً أبداً، بل تتعاوره الجودة والرداءة، ويَنَظُرُ إلى المستويات التي بين هذين الحدّين على أنها تقترب من الجودة أو الرداءة بحسب اقتراب نوعية اللغة والمعنى من هذين الحدّين وبعدها عنهما، يقول:

”فليس من الاضطراب إذاً أن يكون ما هذه سبيله جيداً أبداً ولا رديئاً أبداً، بل يحتمل أن يتعاقبه الأمران مرة هذه وأخرى هذه على حسب ما يتفق، فحينئذ يحتاج إلى معرفة الجيد وتمييزه من الرديء.



ولما كانت للشعر صناعة، وكان الغرض في كل صناعة إجراء ما يصنع ويعمل بها على غاية التجويد والكمال إذ كان جميع ما يؤلف ويصنع على سبيل الصناعات والمهن فله طرفان، أحدهما غاية الجودة، والآخر غاية الرداءة، وحدوده بينهما تسمى الوسائط، وكان كل قاصد لشيء من ذلك فإنما يقصد الطرف الأجود، فإن كان معه من القوة في الصناعة ما يبلغه إياه سمي حاذقاً تام الحذق، فإن قصر عن ذلك نُزِّل له اسم بحسب الموضع الذي يبلغه في القرب من تلك الغاية والبعد عنها؛ إذ كان الشعر أيضاً جارياً على سبيل سائر الصناعات، مقصوداً فيه وفيما يحاك ويؤلف منه إلى غاية التجويد، وكان العاجز عن هذه الغاية من الشعراء إنما هو من ضعفت صناعته“ (نقد الشعر 65-64).

ثم يصل قدامة إلى وضع أربعة أسس للإنتاج الشعري لا يقوم إلا بها: "اثتلاف اللفظ مع المعنى، اثتلاف اللفظ مع الوزن، اثتلاف المعنى مع الوزن، اثتلاف المعنى مع القافية" (نقد الشعر 70).

#### ابن فارس (395 هـ-1004 م)

اعتمد ابن فارس (395 هـ-1004 م) الوضوح والإشكال مقياسين لتقويم الكلام وتصنيفه، وأفرد لذلك باباً هو (باب مراتب الكلام) ومما قال فيه:

"أما واضح الكلام فالذي يفهمه كل سامع عَرَفَ ظاهر كلام العرب. . . وأما المشكل: فالذي يأتيه الإشكال من غرابة لفظه، أو أن تكون ألفاظه مشتركة. . . والذي أشكل لإيهام قائله إلى خبر لم يفصح به. . . والذي يشكل لأنه لا يُحدِّد في نفس الخطاب. . . والذي أشكل لوجازة لفظه. . . والذي يأتيه الإشكال لاشتراك اللفظ. . . وعلى هذا الترتيب يكون الكلام كله في الكتاب والسنة وأشعار العرب وسائر الكلام" (الصاحبي 40، 41، 42).

إن ابن فارس قد نظر إلى اللغة بوصفها أداة للتواصل وإلى الكلام بوصفه دليلاً على الكفاءة، ولكي تكون عملية التواصل خالية من الأخطاء محققة الشروط المطلوبة لابد أن يكون مستوى الوضوح عالياً؛ فكلما زادت درجة وضوح الكلام ازداد التواصل واتسع وارتقى مستوى الأداء اللغوي. أما الكلام المُشكِـل المُلبس فإنه يعيق الفهم إذا كان دون مفسر أو سياق واضح يكتنفه. ويتفرد ابن فارس بوضع الإيجاز في اللفظ في عداد ما يجعل الكلام مُشكِـلاً. وقد ربط ابن فارس في تعليقه على تعريف الكلام بين المعنى واللفظ أو الأسلوب والمضمون؛ فالفهم لا يتحقق إلا بحسن الصياغة واثتلاف الألفاظ: "زعم قوم أن الكلام ما سُمع وفُهم، وذلك قولنا: قام زيد وذهب عمرو. وقال قوم: الكلام حروف مؤلفة دالة على معنى. والقولان عندنا متقاربان؛ لأن المسموع المفهوم، لا يكاد يكون إلا بحروف مؤتلفة تدل على معنى" (الصاحبي 48).

#### المرزوقي (421 هـ-1030 م)

وضع المرزوقي (421 هـ-1030 م) سبعة أسس للشعر جعلها عموداً ومنطلقاً في تقويم أي إنتاج شعري وقد شملت هذه الأسس عناصر الشعر ومقوماته من المعنى واللفظ والوزن والقافية وغير ذلك بالإضافة إلى معايير خاصة لكل أساس منها: "إنهم كانوا يحاولون شرف المعنى وصحته، وجزالة اللفظ واستقامته، والإصابة في الوصف—ومن اجتماع هذه الأسباب الثلاثة كثرت سواثر الأمثال، وشوارد الأبيات—والمقاربة في التشبيه، والتحام أجزاء النظم والتتامها على تخير من لذيذ الوزن، ومناسبة المستعار منه للمستعار له، ومشكلة اللفظ للمعنى، وشدة اقتضائهما للقافية حتى لا منافرة بينهما، فهذه سبعة أبواب هي عمود الشعر، ولكل باب منها معيار" (شرح الحماسة 1/9).

### ابن رشيق (456 هـ-1064 م)

يقسم ابن رشيق (456 هـ-1064 م) كلام العرب قسمين: المنظوم والمنثور، ويضع لهذين القسمين "ثلاث طبقات: جيدة، ومتوسطة، ورديئة. فإذا اتفقت الطبقتان في القدر وتساويا في القيمة ولم يكن لإحدهما فضل على الأخرى كان الحكم للشعر ظاهراً في التسمية؛ لأن كل منظوم أحسن من كل منثور في جنسه في معترف العادة. . . " (العمدة 1/19-20). ولعل ما ذكره ابن رشيق من تفصيل لمستويات الأداء اللغوي من شعر ونثر يقترب مما عليه التقويم اللغوي هذه الأيام من استخدام المصطلحات ذاتها، وسلم التقويم عينه، والنظر إلى مفهومي (الجودة) و(الرداءة) اللذين وضعهما كطرفين وحدّين للتقويم اللغوي، وهذا مما أعطى لمقاييسه طابعاً حكماً، وجانباً ذوقياً على غير ما يبدو في التصنيف اللغوي الشائع الذي لا ينظر إلى الجوانب الجمالية والذوقية بقدر ما ينظر إلى الجوانب الحكيمة والقيمية. ويوضح الجدول (2) تصنيف ابن رشيق مقارنةً بالمستويات اللغوية المستخدمة في الاختبارات في عصرنا هذا.

الجدول 2 تصنيف ابن رشيق مقارنةً بالمستويات اللغوية

التصنيف اللغوي الشائع	تصنيف ابن رشيق
متقدم	جيد
متوسط	متوسط
مبتدئ	رديء

### ابن سنان الخفاجي (466 هـ-1073 م)

رأى ابن سنان الخفاجي (466 هـ-1073 م) أن درجات الفصاحة ومظاهرها تبدأ من الكلمة؛ فاستخدام الكلمات الفصيحة في السياق الصحيح كفيل بنيل صفة الفصاحة، ووضع لذلك ثمانية معايير دقيقة خاصة بفصاحة الكلمة، وهذه المعايير تساعد في عملية التقويم اللغوي لأنها تعطي وصفاً دقيقاً لشروط فصاحة الكلمة، يقول:

"فأما الذي يوجد في اللفظة الواحدة فثمانية أشياء:

الأول: أن يكون تأليف تلك اللفظة من حروف متباعدة المخارج.

والثاني: أن تجد لتأليف اللفظة في السمع حسناً ومزية على غيرها وإن تساوى في التأليف من الحروف المتباعدة.

والثالث: أن تكون الكلمة -كما قال أبو عثمان الجاحظ- غير متوعدة وحشية.

والرابع: أن تكون الكلمة غير ساقطة عامية، كما قال أبو عثمان أيضاً.

والخامس: أن تكون الكلمة جارية على العرف العربي الصحيح غير شاذة.

والسادس: ألا تكون الكلمة قد عبّر بها عن أمر آخر يكره ذكره.

والسابع: مما قدمناه أن تكون الكلمة معتدلة غير كثيرة الحروف.

والثامن: أن تكون الكلمة مصغرة في موضع عبّر بها فيه عن شيء لطيف أو خفي أو قليل أو ما يجري

مجرى ذلك فإني أراها تحسن به. . . " (سر الفصاحة 63 — 92).

فشروط فصاحة الكلمة تبدأ من بناء الكلمة ذاتها بأن تكون حروفها متباعدة المخارج ليسهل نطقها ويشيع استخدامها، ولا تخفى صعوبة نطق كلمة مثل (الهعخع) ومعناها العشب أو كلمة (أعمل) لغير الناطقين بالعربية وذلك لقرب مخارج الحروف، وكذلك ألا تكون الكلمة طويلة كثيرة الحروف. أما في صفات الكلمة

ذاتها فلا تكون الكلمة غريبة متوعرة ولا عامية ساقطة ولا شاذة، وأن تكون عربية خالصة، ولها وقّع حسن على السمع، وليس لها معنى آخر قبيح. وقد انفرد ابن سنان الخفاجي (466 هـ - 1073م) بذكر كون الكلمة مُصَغَّرَةً ولعلّه أراد بذلك بعض المواطن الخاصة التي يقتضي السياق فيها استخدام التصغير أو أن يكون التعبير أبلغ باستخدام التصغير.

### ابن الأثير (637 هـ-1240 م)

وضع ابن الأثير (637 هـ-1240 م) تعريفاً للشعر ثم أتبع ذلك بتقسيم الشعر طبقات بناء على الألفاظ ومخارجها، والقافية والوزن مبيناً أن التكلف والإغراق في الصنعة واستخدام الغريب من الألفاظ مما يفسد القول وأن البلاغة -على غير ما يُظن- لا تكون بالإكثار من الصنعة والبديع:

”والشعر: قول موزون مقفى، دالٌّ على معنى، مفتقر إلى نية. وينقسم ثلاثة أقسام: جيد، ومتوسط، ورديء. فالجيد ما كانت ألفاظه حلوة، ومخارجه سهلة، وقوافيه سلسلة مألوفة، ووزنه حسناً تقبله النفس، سالماً من الزحاف. واعلم أن اللفظ كالصورة، والمعنى كالروح، فإن اتفقا وقع الكمال، وإن اختلفا وقع النقص. وأحسن الألفاظ ثلاثة: التطبيق والتجنيس والمقابلة وأحسن المعاني ثلاثة: الاستعارة والتشبيه والمثل، فعليك بها على سبيل الاقتصاد. والرديء معروف. والمتوسط ما تردد بينهما فينبغي أن يرغب الشاعر في الحلاوة واللطافة والجزالة والفخامة، ويتجنب السوقي القريب والحوشي الغريب“ (كفاية الطالب 45).

ويرى وجوب قلة البديع وكثرة التكلف والصنعة في الشعر وأن الشعر لا يجوز أن يكون كله استعارة وبديعاً ولا أن يخلو منهما: ”وهو في الشعر بُدٌّ تستحسن ونكت تستطرف مع القلة وفي الندرة، فإذا كثر دلٌّ على الكلفة، ولا يحسن أن يكون الشعر كله استعارة وبديعاً كشعر أبي تمام ولا أمثاله وحكماً كشعر صالح بن عبد القدوس“ (كفاية الطالب 40).

## النقد اللغوي

لا شك أن مستوى لغوياً استقر في أذهان اللغويين والنحاة والنقاد هو الغاية في الإتقان والإجادة كانوا يعودون إليه وينطلقون منه في أحكامهم وتصنيفهم كل عينة لغوية أو إنتاج لغوي ذائع شعراً أو نثراً؛ فإذا رأيتهم يتناولون بيتاً من الشعر أو غيره فيأخذون على قائله الخطأ هنا والعتار هناك أو يرون هذه لغة ضعيفة أو شاذة أو غريبة فأغلب الظن أنهم راجعون في أحكامهم إلى مثال ما وقياس علمي على مستوى لغوي ظنوا فيه الكمال والتمام فاتخذوه مقياساً ومودجاً، ولما كان الشاعر قد خالف هذا المقياس أو أحل به أو لم يصل إليه راحوا ينتقدون ذلك ويصوبونه أو ينكرونها أو يفضلون إعراباً على إعراب لأنه كان دون ذلك المثال العالي. ومما يقع عليه الناظر محاولات اللغويين والنحويين والنقاد وضع اللغة أو الإنتاج اللغوي في مستويات متدرّجة لقياس كل إنتاج لغوي بمقاييس محددة وواضحة، فما كان مطابقاً لها استحسّنه ورفعوه، وما كان مخالفاً لها أخذوا عليه، على أنه تنبغي ملاحظة أن ذلك الإنتاج اللغوي -في بعض ظني- منحصر في نوعين:

- 1- مستوى الخاصة الأدبي وأهم أهدافه الإمتاع.
- 2- مستوى العامة التواصل وأهم أهدافه الإفهام.

ومن هنا انصرف اللغويون والنحويون والنقاد إلى توصيف المستويين كليهما؛ فالخطأ النحوي على سبيل المثال ليس مقبولاً في المستويين كليهما إلا أنه حُرِّج في المستوى الأول إلى باب الضرورة، وحُرِّج في المستوى الثاني أحياناً على أنه لغة أو لُغِيَّة لبعض العرب أو أُوْل تأويلات أخرى.

فالناس العاديون لم يطلب منهم أن يتكلموا اللغة على نحو خلاق، أو أن يخترعوا أساليب جديدة أو يبتكروا مجازات أو استعارات لم يسبق استخدامها، أما الأدباء والشعراء والكتاب فهم المطالبون بكل ذلك، وإن كرر الشاعر فكرة أو عبارة قيل عنها إنها سرقة، وإن أخطأ في اللغة والنحو قالوا عنه إنه لحن أو عللوا ذلك بالضرورة التي نقل فيها ابن جني (392 هـ-1002 م) كلاماً عن أبي علي الفارسي (377 هـ-987 م) بجواز استخدام الخلف لضرورات السلف: "سألت أبا علي رحمه الله عن هذا فقال: كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم؛ فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرته عليهم حظرته علينا" (الخصائص 1/323). وهذا لا يمنع القول باختلاف المقاييس المتبعة بين المستويين لاختلاف طبيعة اللغة ووظائفها في المستويين؛ إذ إن الإنتاج اللغوي الذي يقصد به الإلهام يختلف عن الإنتاج اللغوي الذي يراد به الإمتاع، ومن هنا لا يمكن لامرئ أن يخمن أو يدعي أن المقاييس التي كانت تستخدم في سوق عكاظ هي نفسها التي استخدمت في تقويم كلام العامة.

ومن الظواهر التي وقفوا عندها استخدام الشاعر الألفاظ العامية المطرحة والمأخوذة من مستوى لغوي مختلف مما يُظهر التنافر وعدم الانسجام؛ فهذا ابن سنان الخفاجي (466 هـ-1073 م) يعيب على أبي تمام (231 هـ-845 م) استخدامه لفظةً عاميةً تُستخدم حتى اليوم وهي لفظة (قَابِرِي) أو في العامية (تَقْبِرِي) ويُعْلِظ الخفاجي في نقده لأبي تمام ويرى أن ذلك غاية في السخافة لأن أبا تمام شاعر فصيح ولا يليق ولا يحسن بمثله أن يستخدم لفظةً عاميةً سوقيةً من مستوى لغوي مختلف وبعيد عن مستوى أبي تمام ثم إنه—وهو الشاعر—يستطيع أن يستبدل بها كلمة أخرى أو ينظم بيتاً جديداً بدلاً من ذلك الخطأ الفادح الذي لا عذر له فيه:

"وقول أبي تمام:

قَدْ قُلْتُ لِمَا لَجَّ فِي صَدِّهِ      إعْطُفْ عَلَى عَبْدِكَ يَا قَابِرِي

غاية في السخافة؛ لأن (قَابِرِي) من ألفاظ عوام النساء وأشباههن. وليس لأحد أن يتخيل أن العذر في إيراد هذه الألفاظ وأمثالها كعذر ما يقع موقعها في النظم كما يظن ذلك بعض المتخلفين في هذه الصناعة. وذلك أنه ليس يجب على الإنسان أن يكون شاعراً ولا كاتباً ولا صاحب كلام يؤثر ولفظ يروى، ولا يجب عليه—لو وجب هذا—أن ينظم تلك القصيدة التي وردت فيها هذه اللفظة ولا البيت من القصيدة. فكيف نَعُذُّهُ إذا أورد لفظةً قبيحةً جاريةً مجرى ما ذكرناه وهو قادر على حذف البيت كله وإطراح ذكر جميعه إن لم يكن قادراً على تبديل كلمة منه" (سر الفصاحة 75).

وربما أدى ذلك النقد والتقويم إلى سجال بين الشعراء من جهة واللغويين والنحاة والنقاد من جهة أخرى، ومن ذلك إنكار عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (117 هـ-735 م) على الفرزدق (110 هـ-728 م) حركة الإعراب في قوله:

"وَعَصَّ زَمَانُ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ      مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسَحَّطًا وَ مُجَلَّفًا

إِذْ مَرَّ الْفَرَزْدَقُ بَعْدَ اللَّهِ فَأَنْشَدَهُ قَصِيدَةً وَلَمَّا أَنْتَهَى إِلَى ذَلِكَ الْبَيْتِ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ لِلْفَرَزْدَقِ: عَلَامَ رَفَعْتَ (مجلف)؟ فقال له الفرزدق: على ما يسوءك وينوءك. علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا" (خزانة الأدب 144/5، 145).

و لعلمهم يفضلون وجهاً إعرابياً على وجه آخر تبعاً للاستعمال الشائع أو يختارون وجهاً إعرابياً دون وجه آخر وإن لم يختره الشاعر. قال سيبويه (180 هـ-796 م) في بيت مزاحم العقيلي (120 هـ-738 م):

”وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى أنا عارف  
وقال بعضهم:

\* وما كل من وافى منى أنا عارف \*

لزم اللغة الحجازية فرفع، كأنه قال: ليس عبدُ الله أنا عارفُ، فأضمر الهاء في عارف. وكان الوجه: عارفه، حيث لم يعمل عارف في (كل)، وكان هذا أحسن من التقديم والتأخير، لأنهم قد يدعون هذه الهاء في كلامهم وفي الشعر كثيراً. .“ (الكتاب 1/72).

ومن الأمثلة التي تدل على ملاحقة اللغويين والنحاة والنقاد للشعراء أخذهم على الشاعر الخطأ في التصريف فمثلاً (أفعل التفضيل) لا يكون في الألوان كالبياض والسواد، وانظر ما قال النحاة عن هذا البيت الذي ذكره ابن السراج (316 هـ-928 م):

”وقد أنشد بعض الناس:

يا ليتني مثلك في البياض أبيض من أخت بني إباح

قال أبو العباس: هذا معمول على فساد، وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه“ (الأصول 105-104/1).

وقد يجدون التّعقّر والتعقيد في الكلام أمراً غير مقبول، وإن كان من شاعر مفلق كالفرزدق (110 هـ-728 م) الذي قدّم وأخّر في هذا البيت فصار المعنى غامضاً واحتاج إلى تأويل النحاة اعتماداً على الإعراب:

”فليست خراسان التي كان خالدٌ بها أسدٌ إذ كان سيفاً أميرها

فإن جماعة من النحويين قالوا: إنه يمدح خالداً ويذم أسداً وكانا واليَّين بخراسان وخالد قبل أسد. وتقدير البيت: فليست خراسان بالبلدة التي كان خالد فيها سيفاً إذ كان أسد أميرها ويكون رفع (أسد) بـ (كان) الثانية و(أميرها) نعت له، و(كان) في معنى (وقع) أو يكون في (كان) ضمير الشأن والقصة ويكون (أسد) و(أميرها) مبتدأ وخبراً في موضع خبر الضمير. وقال أبو سعيد السيرافي (368 هـ-978 م): إن تقدير البيت عنده أن يجعل أسداً بدلاً من خالد ويجعله هو خالد على سبيل التشبيه له بالأسد فكأنه قال فليست خراسان التي كان بها أسد إذ كان سيفاً أميرها ويجعل سيفاً خبراً لكان الثانية ويجعل أميرها الاسم. وعلى التأويلين معاً فلا خفاء بقبح البيت والتعسف فيه ووضوح الألفاظ في غير موضعها، والفرزدق أكثر الشعراء استعمالاً لهذا الفن حتى كأنه يعتمد عليه ويقصده ويعتقد حسنه“ (سر الفصاحة 112).

### التفاوت في المستوى اللغوي

لم يغفل اللغويون والنحاة والنقاد النظر في هذا النموذج المثالي الذي طوّوا أنه التمام والكمال دون الالتفات إلى جلال تقدّم قائله؛ فهل كلام أهل الجاهلية وصدر الإسلام الغاية التي ينبغي لكل متكلم بالعربية أن

يلبغها ويجيدها فلا يقدر في لغته أحد؟ وهل خلا كلام الأقدمين من اللحن والخطأ أو النظر والنقد؟ يرى القاضي الجرجاني (392 هـ-1002 م) أن تقدم الناطق باللغة وأسبقيته في الزمن لا يعينان أن تكون لغته المثال الخالص الصرف الذي يقاس عليه في الحكم على لغة المتكلم، بل ربما كان فيها من الخطأ ما فيها. يقول القاضي الجرجاني:

”ولولا أن أهل الجاهلية جدّوا بالتقدم واعتقد الناس فيهم أنهم القدوة والأعلام والحجة لوجدت كثيراً من أشعارهم معيبة مستزلة . . . ثم تصفّحت مع ذلك ما تكلفه النحويون لهم من الاحتجاج إذا أمكن تارة بطلب التخفيف عند توالي الحركات، ومرة بالإتيان والمجاورة، وما شاكل ذلك من المعاذير المتمحّلة، وتغيير الرواية إذا ضاقت الحجة، وتبيّنت ما راموه في ذلك من المرامي البعيدة، وارتكبوها لأجله المراكب الصعبة التي يشهد القلب أنّ المحرك لها والباعث عليها شدة إعظام المتقدم والكلّف بنصرة ما سبق إليه الاعتقاد وألفته النفس“ (الوساطة 14، 18).

ولكن لا يبدو هذا الرأي دقيقاً؛ إذ ربما نظر الجرجاني إلى شعر المتقدمين بعيني رجل من القرن الرابع الهجري، ثم إنه لا ينسب للمتقدمين فضلاً في روعة إبداعهم أو جودة أدبهم بل يرجع كثيراً من ذلك إلى تقدمهم وظنّ الناس أن لغتهم هي اللغة العليا والمثال الذي يجب أن يحتذى به، وأن اللغويين والنحاة والنقاد المتأخرين ينظرون إلى كل ما سبق من إنتاج لغوي أدبي بعين الإجلال والتقدير ويخرجون كل هتاتهم وأخطائهم اللغوية والنحوية على الضرورة الشعرية ولهجات قبائل العرب التي لم يسمع بها أحد، وكانوا ينظرون إلى ما يخالف القواعد نظرة مرنة موضوعية كما نرى هنا في كلام سيبويه (180 هـ-796 م) على بيت الشاعر الجاهلي امرئ القيس (565 م) فيشرح سيبويه اختيار امرئ القيس رفع كلمة (قليل) في البيت لأن غير الرفع يفسد المعنى:

”فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفايني ولم أطلب قليل من المال  
فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنما كان المطلوب عنده الملك، وجعل القليل كافياً، ولو لم  
يرد ذلك ونصب فسد المعنى“. (الكتاب 1/79).

ويرى السيوطي (911 هـ-1505 م) أن العربي الفصيح قد يتكلم بكلام لا يعدّ فصيحاً بالضرورة، وقد عقد باباً لمعرفة الفصيح وباباً آخر لمعرفة أغلاط العرب. (المزهر 1/184-2/494).  
ولابن جني (392 هـ-1002 م) رأي مغاير، ونظرة أخرى في حال ما يرد عن المتقدمين وهل ينال الخطأ واللحن من مستواهم اللغوي أو ينقصه؟ فيفرد ابن جني باباً عنوانه ”... ما يرد عن العربي مخالفاً لما عليه الجمهور“ ويقول: ”إذا اتفق شيء من ذلك نُظر في حال العربي وفيما جاء به، فإن كان الإنسان فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به وكان ما أورده مما يقبله القياس إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان فإن الأولى في ذلك أن يُحسن الظن به ولا يحمل على فساده. فإن قيل فمن أين ذلك له وليس مسوّغاً أن يرتجل لغة لنفسه؟ قيل: قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها وتآبدت معالمها“ (الخصائص 386-1/385). أما إذا جاء بشيء مخالف لما عليه الإجماع وليس ثمّة شيء من القياس والسماع يعضد كلامه- فيرى ابن جني أن كلام ذلك الإنسان ينبغي أن يرد؛ إذ لا يقبل بحال من الأحوال رفع المفعول أو جر الفاعل أو رفع المضاف إليه دون مسوغ لأنه جاء مخالفاً للقياس والسماع جميعاً (الخصائص 1/387). وهذا ينساق على الشعر والنثر وذلك من مثل قولهم: هذا جحر ضب خرب، والصواب هذا جحر ضب خرب؛ فالجحر هو الخرب لا الضب، وهو من الشاذ أو الغلط الذي لا يقاس عليه؛ ”فلا يقال لمن أتى مثله إنه يضاهي العرب في كلامها“ (الخصائص 1/191).

أما الأخطاء التي تدور على ألسنة بعض الناس أو الأمثلة والنماذج اللغوية غير المستحسنة أو المقبولة فإن ابن الأثير (637 هـ-1240 م) يرى أنها من الشاذ النادر الذي لا يحكم عليه ولا يقاس عليه أو يتخذ مثلاً ومُؤدجاً، واستعمال العرب له أو وجوده في الإنتاج اللغوي ليس دليلاً أو ملزماً باستخدامه أو اتخاذ حجة كما يقال (خطأ مشهور خير من صحيح مهجور) ويرى في موضع آخر أن ما هو حريّ بالاستخدام والتقليد هو الموافق لقواعد العربية ونحوها، أما إنْ خالفها أو لم يعتمد عليها فلا. يقول:

”نحن لا نحكم على الشاذ النادر الخارج عن الاعتدال، بل نحكم على الكثير الغالب، وكذلك إذا رأينا شخصاً يحبُّ أكل الفُحْم مثلاً أو أكل الجِصّ والتراب ويختار ذلك على ملاذ الأطمعة فهل نستجيد هذه الشهوة أو نحكم عليه بأنه مريض قد فسدت معدته وهو محتاجٌ إلى علاج ومداواة؟.. ينبغي أنْ تعلم أنْ الذي نستحسنه نحن في زماننا هذا هو الذي كان عند العرب مستحسناً والذي نستقبّحه هو الذي كان عندهم مستقبّحاً. والاستعمال ليس بدليل على الحسن فإنما نحن نستعمل الآن من الكلام ما ليس بحسن، وإنْ ما نستعمله لضرورة فليس استعمال الحسن بممكن في كل الأحوال، وهذا طريق يضللّ فيه غير العارف بمسالكه.. وأما الذي نقلد العرب فيه من الألفاظ فإنما هو الاستشهاد بأشعارها على ما ينقل من لغتها، والأخذ بأقوالها في الأوضاع النحوية في رفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف إليه وجزم الشرط وأشباه ذلك وما عداه فلا“ (المثل السائر 171-170/1).

أما الفارابي (339 هـ-950 م) فقد نظر فيمن تؤخذ عنه اللغة ورأى أنْ من يخالط قومًا لا يتكلمون لغته يعرّض لغته لتأثير تلك اللغة ومن ثمَّ يُخشى أن تتسرب مظاهر تلك اللغة إلى ذهنه وتمتزج بلغته الأم، وعلى هذا لا يجوز اتخاذ إنتاجه اللغوي مُؤدجاً للفصاحة والبيان ليقاس عليه. يقول:

”إنّه ينبغي أن يؤخذ عن الذين تمكّنت عاداتهم لهم على طول الزمان في ألسنتهم وأنفسهم تمكّناً يحصّنون به عن تخيل حروف سوى حروفهم والنطق بها، وعن تحصيل ألفاظ سوى المركّبة عن حروفهم وعن الناطق بها ممّن لم يسمع غير لسانهم ولغتهم أو ممّن سمعها وجفا ذهنه عن تخيلها ولسانها عن النطق بها. وأما من كان لسانه مطاوعاً على النطق بأيّ حرف شاء ممّا هو خارج عن حروفهم وبأيّ لفظ شاء من الألفاظ المركّبة عن حروف غير حروفهم وبأيّ قول شاء من الأقاويل المركّبة من ألفاظ سوى ألفاظهم فإنّه لا يؤمن أن يجري على لسانه ما هو خارج عن عاداتهم الممكّنة الأولى فيعود ما قد جرى على لسانه فتصير عبارته خارجة عن عبارة الأمّة ويكون خطأ ولحنًا وغير فصيح. فإن كان مع ذلك قد خالط غيرهم من الأمم وسمع ألسنتهم أو نطق بها كان الخطأ منه أقرب وأحرى، ولم يؤمن بما يوجد جاريًا في عاداته أنّه لغير تلك الأمّة التي هو منهم. وكذلك الذين كانوا يحصّنون عن النطق وعن تحصيل حروف سائر الأمم وألفاظهم.. وأنت تتبيّن ذلك متى تأملت أمر العرب في هذه الأشياء. فإنّ فيهم سكان البراري وفيهم سكان الأمصار. وأكثر ما تشاغلوا بذلك من سنة تسعين إلى سنة مائتين.“ (الحروف 145، 147).

ويذهب القاضي الجرجاني (392 هـ-1002 م) إلى تفسير سبب التفاوت في المستويات اللغوية بين الناس في بعض أشكال الأداء اللغوي كالشعر والخطابة إذ رده إلى الفطنة وحِدّة القريحة والطبع: ”وأنت تعلم أن العرب مشتركة في اللغة واللسان، وأنها سواء في المنطق والعبارة، وإنما تفضل القبيلة أختها بشيء من الفصاحة ثم تجد الرجل منها شاعراً مفلحاً، وابن عمّه وجار جنبه ولصيق طنبه بكيتاً مفعماً، وتجد فيها الشاعر أشعر



من الشاعر، والخطيب أبلغ من الخطيب؛ فهل ذلك إلا من جهة الطبع والذكاء وحدة القريحة والفتنة!“ (الوساطة 23).

ويقول في موضع آخر: ”وقد كان القوم يختلفون في ذلك وتباين فيه أحوالهم، فيرق شعر أحدهم ويصلب شعر الآخر، ويسهل لفظ أحدهم ويتوعر منطق غيره، وإمّا ذلك بحسب اختلاف الطبائع وتركيب الخلق، فإن سلامة اللفظ تتبع سلامة الطبع، ودماثة الكلام بقدر دماثة الخلقة. وأنت تجد ذلك ظاهراً في أهل عصرك وأبناء زمانك وترى الجافي الجلف منهم كثر الألفاظ. معقّد الكلام، وعزّ الخطاب. حتى إنك ربما وجدت ألفاظه في صوته ونغمته وفي جرسه ولهجته“ (الوساطة 17، 18).

وشيء آخر يدل على نظر اللغويين والنحاة والنقاد إلى تفاوت المستوى اللغوي، وتقويمهم كلام الناس تبعاً لمقاييس يعرفونها ألا وهو كلام أبي عمرو بن العلاء (154 هـ-771م) عن أهل حمير: ”ما لسان أهل حمير وأقاصي اليمن اليوم بلساننا ولا عربيّتهم بعربيّتنا“ (طبقات فحول الشعراء 1/11). فهو يرى أن المستوى اللغوي لأهل حمير واليمن مختلف عن المستوى اللغوي الذي ينطلق منه في التقويم اللغوي موحياً بالفرق والاختلاف دون أن يعني سقوط تلك اللغة. كما أفرد ابن جني في الخصائص باباً في ”ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر“ وقال:

”علّة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخلط. ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر. وكذلك أيضاً لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الأسنة وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها، وترك تلقي ما يرد عنها. وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا؛ لأننا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً. وإن نحن آتسنا منه فصاحة في كلامه لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدح فيه، وينال ويغض منه“ (الخصائص 2/5).

ومثل ذلك تفضيل لغة قريش على غيرها لما فيها من البیان وصفاء اللغة (المزهر 1/209 وما بعدها). وفيه—كما ترى—تقويم وتصنيف للغات بناء على اختلاف الخصائص الأسلوبية أو الصوتية التي تعود في معظمها إلى اختلاف الموقع الجغرافي؛ إذ إنّ تنوع المستويات اللغوية فضلاً عن خصائص اللغة ذاتها نابغ في بعض جوانبه من اختلاف الحيز المكاني الذي تشغله تلك المجموعة البشرية التي تواضع أفرادها على استخدام نمط لغوي معين، وهذا لا يعني سقوط تلك اللغة جملة أو تفضيلها جملة، بل يشير إلى أن اللغويين أضافوا الاختلاف الناتج عن الموضوع الذي يشغله أهل هذه اللغة إلى اختلاف نوع اللغة وجودتها تبعاً للقريحة والطبع ومن هنا نظروا إلى الفرق في لغات المناطق المجاورة لبلاد أخرى—أجنبية مثلاً—على أنها قد تكون أقل صفاء ونقاء من لغة بلاد لا يخالط أهلها غير الناطقين باللغة.

وقد امتد التقويم اللغوي ليطال اللغات الأخرى ثم مقارنتها بالعربية بل إن بعضهم ذهب إلى القول بفضل العربية وتفوقها على لغات أخرى فهذا أبو حاتم الرازي (322 هـ-934م) يجري مقارنة بين اللغات السائدة قديماً ويفضّل العربية، ويبرز بعض الخصائص اللغوية والأسباب الدينية والاجتماعية التي جعلت العربية تفضل تلك اللغات وتتفوق عليها:

”فأفضل ألسنة الأمم كلها أربعة: العربية، والعبرانية، والسريانية، والفارسية لأن الله عز وجل أنزل كتبه على أنبيائه عليهم السلام- آدم ونوح وإبراهيم ومن بعدهم من أنبياء بني إسرائيل- بالسريانية والعبرانية، وأنزل القرآن على محمد صلى الله عليه بالعربية. وذكر أن المجوس كان لهم نبي وكتاب وأن كتابه كان بالفارسية. . . وقلنا إن أفضل اللغات الأربع لغة العرب. وهي أفصح اللغات وأكملها،



وأتمُّها وأعذبها وأبينها. ولم يحرص الناس على تعلم شيء من اللغات في دهر من الدهور، ولا في وقت من الأوقات كحرصهم على تعلم لغة العرب. . . ولم يرغب أهل القرآن والكتاب العربي في نقله إلى شيء من اللغات، ولا قدر أحد من الأمم أن يترجمه بشيء من الألسنة ولو قدروا عليه لفشا ذلك فيهم، وجرت الألسنة به عندهم، ولكن تعذر عليهم ذلك لكمال لغة العرب ونقصان سائر اللغات. . . فعلى هذا لغة العرب ممتنعة على سائر اللغات، واللغات كلها منقادة لها، وأقبلت الأمم كلها إليها يتعلمونها رغبة فيها وحرصاً عليها ومحبة لها وفضلاً أبانه الله فيها للناس“ (الزينة 75، 1/73).

وهذا شاهد آخر ينبغي الوقوف عنده، ويدل على أنهم كانوا ينظرون إلى لغة الناس على أنها متفاوتة المستويات ألا وهو اختلاف مستوى المعلومات واللغة في الكتب التي كانوا يؤلفونها؛ فكثير من كتب النحو واللغة والبلاغة والعروض كانت في أحيان كثيرة تعود إلى أسباب تعليمية. ولعل هذا يقود إلى القول إن كاتبها كان يعتمد اختلاف المستويات اللغوية والفكرية في تأليفه تلك الكتب وهذا ما دفعه إلى أن يكتب كتاباً لقارئ مبتدئ وآخر لقارئ متمكّن متقدم في اللغة والنحو، وخير مثال على ذلك الإيضاح، والتعليقة أو الحجة لأي علي الفارسي (377هـ-987م)، واللمع، والخصائص لابن جني (392هـ-1002م)، وقطر الندى، والمغني لابن هشام (761هـ-1360م)، وغيرها كثير.

بقي أن أشير إلى أن اللغويين والنحاة والنقاد كانوا—في الغالب—يفرقون بين براعة شاعر أو كاتب في ضرب من فنون الكلام دون غيره فإن برز في فن دون غيره أو أبدع في غرض دون آخر أثبتوا على ذلك وأذاعوا تقصيره فيما سقط به، ودونك ما قاله الأصمعي (216هـ-831م) في كتابه (فحولة الشعراء): “ولم يكن النابغة وأوس وزهير يحسنون صفة الخيل، ولكن طَفِيلُ غايَةٍ في النعت“ (فحولة الشعراء 10). فهو يشير إلى تفاوت في المستوى- وإن كان في المعنى- لدى متكلم واحد ولكن في مناسبات وأغراض متعددة استدعت أساليب لغوية أو أنساقاً لفظية خاصة لذا ترى ذاك الشاعر قد برع في فن الوصف ولم يبرع غيره في وصف الخيل في شيء، وهذا يعود في معظمه إلى التعبير وضروب القول وفنونه كأن يبرع الطالب في مهارة دون أخرى. وهذا مثال آخر يبرز فيه ابن الأثير (637هـ-1240م) تفوق شاعر في فن دون غيره من الفنون والأغراض الشعرية: “لا بد لكل شاعر من طريقة تغلب عليه وينقاد إليها طبعه كأبي نواس في الخمر، وابن المعتز في التشبيه، وديك الجن في المراثي، والبحراني في اللطف، والصنوبري في ذكر الطير والنور، وأبي الطيب في الأمثال وذم الزمان“ (كفاية الطالب 41). وينقل ابن الأثير (637هـ-1240م) عن ابن الخشَّاب (567هـ-1172م) قوله: “(ابن الحريري رجل مقامات)؛ أي أنه لم يحسن من الكلام سواها“ (المثل السائر 1/40) ففصل بين براعته في المقامات وعجزه في غيرها من فنون اللغة.

## خاتمة

بدا واضحاً أن مفهوم التقويم كان ماثلاً أمام كثير من اللغويين والنحاة والنقاد الذين كانوا يرجعون في أحكامهم وتصنيفهم الإنتاج اللغوي المعاصر لهم والقديم إلى معايير محددة وضوابط معروفة ومقاييس محكمة وموضوعية، وإن لم تكن واحدة أو كانت قد عالجت جانباً لغوياً أو مهارة لغوية على نحو منفصل. هذا فضلاً عن أنهم نظروا في المثال الذي يقيسون عليه ورأى بعضهم أن هذا النموذج الذي يعرضون عليه كل نشاط لغوي قابل للنقد؛ إذ ليس في قدمه أو تقدّمه ما يمنع النظر فيه وعدّه صالحاً أو لا.

ويمكن القول بشيء من الاطمئنان إن مفهوم التقويم اللغوي قد كان معروفاً لدى طائفة من اللغويين والنحاة والنقاد بشكل واضح، وإن اختلفت المسميات وتعددت الأشكال التي ظهر فيها، وإن لم يكن ذلك

بالمعايير والمقاييس التي نعرفها اليوم وهذا يشير إلى سعة علمهم وأفقهم ومشاركتهم بشكل أو بآخر في خلق بيئة لغوية سليمة وراقية توافق المعايير التي ارتضوها دون أن يكون التقويم اللغوي مقتصرًا على الجانب التعليمي بل تجاوز ذلك إلى تقويم الأدب وأشكال الإنتاج اللغوي الأخرى ولعل هذا يفتح الباب أمام النظر في المعايير المعتمدة هذه الأيام لتتسع وتشمل فنوناً أخرى وأشكالاً جديدة للإنتاج اللغوي لدارسي العربية من غير الناطقين بها في المستويات العليا.

## References

- ابن الأثير. بلا تاريخ. الممثل السائر. تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة. القاهرة: دار نهضة مصر. الطبعة الثانية.
- ابن الأثير. بلا تاريخ. كفاية الطالب. تحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي والدكتور حاتم الضامن والأستاذ ناجي هلال. منشورات جامعة الموصل. العراق. بلا رقم للطبعة.
- الأصمعي. 1971. فحولة الشعراء. تحقيق ش. توزي. بيروت: دار الكتاب الجديد. الطبعة الأولى.
- البغدادى، عبد القادر بن عمر. 1997. خزانة الأدب. تحقيق عبد السلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي. الطبعة الرابعة.
- الجاحظ. بلا تاريخ. البيان والتبيين. تحقيق عبد السلام هارون. بيروت: دار الفكر. بلا رقم للطبعة.
- الجرجاني، القاضي. 2006. الوساطة. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. صيدا وبيروت: المكتبة العصرية. الطبعة الأولى.
- ابن جني. بلا تاريخ. الخصائص. حققه محمد علي النجار. بيروت: دار الهدى. الطبعة الثانية.
- الخفاجي، ابن سنان. 1982. سر الفصاحة. بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى.
- الرازي، أبو حاتم. 1994. الزينة. عارضه بأصوله وعلق عليه حسين بن فيض الله الهمداني. صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمنى. الطبعة الأولى.
- ابن السراج. 1996. الأصول في النحو. حققه عبد الحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة. الطبعة الثالثة.
- ابن سلام. بلا تاريخ. طبقات فحول الشعراء. قرأه وشرحه محمود محمد شاكر. جدة: دار المدني. بلا رقم للطبعة.
- سيبويه. بلا تاريخ. الكتاب. تحقيق عبد السلام هارون. بيروت: دار الجيل. الطبعة الأولى.
- السيوطي. بلا تاريخ. المزهر في علوم اللغة. تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميله. القاهرة: دار التراث. الطبعة الثالثة.
- ابن طباطبا. 2005. عيار الشعر. عباس عبد الساتر. بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الثانية.
- الفارابي. 1990. كتاب الحروف. حققه وقدمه وعلق عليه محسن مهدي. بيروت: دار المشرق والمكتبة المشرقية. الطبعة الثانية.
- ابن فارس. 1910. الصحابي. بعناية المكتبة السلفية. القاهرة: مطبعة المؤيد. بلا رقم للطبعة.
- ابن قتيبة. بلا تاريخ. الشعر والشعراء. تحقيق أحمد محمد شاكر. القاهرة: دار المعارف. الطبعة الثانية.
- قدامة بن جعفر. بلا تاريخ. نقد الشعر. تحقيق الدكتور عبد المنعم خفاجي. بيروت: دار الكتب العلمية. بلا رقم للطبعة.
- القيرواني، ابن رشي. بلا تاريخ. العمدة في محاسن الشعر. تحقيق محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الجيل. الطبعة الخامسة.
- المرزوقي. 1991. شرح ديوان الحماسة. تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون. بيروت: دار الجيل. الطبعة الأولى.